

التعاضدية المحددة في الفصل ٤-٦) الحَقُّ في إسنادِ دلالةٍ تبعيةٍ إيديولوجيةٍ إلى الكلمة [روسي]. للقارئ الحق في ذلك، طالما أنَّ الدلالة التبعية مفعلة نصياً: وههنا يكمن المقصد الذي يقتضي منه إسناده إلى مؤلفه النموذجي بغض النظر عن مقاصد المؤلف التجريبي. ذلك أن التعاضد النصي ظاهرة آيلة إلى التحقق، على حد ما طفقنا نكزُّر، بين استراتيجيتين خطائيتين، لا يَبينُ فاعلين فردين.

ومن نافل الكلام، أنَّ على القارئ التجريبي واجبات «فقهية لغوية»، في سعيه إلى أن يكون «قارئاً نموذجياً»: وأهم هذه الواجبات أن يعاود اكتساب أرموزات المُرسِل، بأكبر قدر من التقريب. ولنَهَبُ أنَّ المُرسِلَ متكلمٌ هو، ذو أرموزة محدودة للغاية، وهو على ثقافة سياسية ضحلة، حتَّى لتعجزه ثقافته (وبحكم اقتصار موسوعته على القليل) عن تمثُل هذا الاختلاف في ذهنه بين الكلمة [روسي] وغيرها؛ ولنَفرضُ أنَّ امرءاً غير متعلم، ولا يملك من عدَّة المعرفة إلا تعريفات سياسية - لسانية، لفظَ جملةً على طراز «كان خروتشيف رجُلَ سياسة روسياً» (في حين أنه كانَ أوكرانياً). فمن الجلي، إذاً، أنَّ تأويل النص يعني، بهذا السياق، أن يتعرَّف إلى موسوعة بثُّ أكثر حُضراً وبدئيةً من الموسوعة المرسله. ولكن هذا يعني أن يرى النص في ظروفٍ تُلْفِظُه. ذلك أنه لو افترضنا أن هذا النص يحقق مسيراً تواصلياً أوسع وأنه يتداول بوصفه نصاً «عاماً»، فيُحال دون أن يُنسب إلى محضِ فاعله الالفاظ الأصيل، استوجب Enonciatif النظر إليه في حالته التواصلية الجديدة بوصفه النص الذي يَرجع، عبر طيف مؤلف نموذجي شديد الاختصار، إلى أرموزة وفرع أرموزة مرضياً عنه من قِبَل المرسل إليهم الممكنين، والذي يستدعي أن يكون مفعلاً بحسب كفاية الجهة المقصودة بالرسالة. وعلى هذا ينطوي النص على دلالة تبعية هي دلالة إيديولوجية مميّزة. والأمر يتعلق، ههنا بالقرارات التعاضدية التي توجب تقييمات فيما حَصَّ تداول النصوص الاجتماعي. إذاً، ينبغي أن نقدّر الحالات التي نحدّد فيها، بصورة واعية، مؤلفاً نموذجياً صار كذلك بعد سلسلة من الأحداث الاجتماعية، مدركين في الوقت عينه أنه لا يوافق المؤلف التجريبي^(٨).